

## الملك عبد الله الأول وتحديات بناء الدولة

أ.د خالد عليوي العرداوي

العراق-جامعة كربلاء

### الملخص

إنّ مرحلة التأسيس في حياة الدول، ليست كبقية المراحل إطلاقاً، بل هي مرحلة بالغة الأهمية والدقة؛ لأنّ الأخطاء فيها غير قابلة للإصلاح، لذا تحتاج إلى قيادة فذة لديها العزم والحزم والرؤية البعيدة. والبحث في حياة الملك عبد الله الأول مهم جداً؛ لأنّه الملك المؤسس للدولة الأردنيّة الحديثة، فالتحديات التي واجهها هذا الملك خلال مدة حكمه (١٩٢١-١٩٥١) سواء أكانت تحديات خارجيّة أم داخلية كانت كبيرة ومعقدة، ولكن حكمته ساعدته على مواجهتها ببراعة ليقيم دولته على أسس متينة من الاستقرار والتطور، وسار على سياسته من جاء بعده من الملوك، وهي سياسة حكيمة لا يمكن التفريط بها؛ كونها حفظت للأردن شعباً ودولة مصالهما، فبقيت تسير في طريق متصاعد نحو ترسيخ كيانها السياسي والحفاظ على حقوق وحرّيات مواطنيها. وعليه فإنّ قراءة الظروف والتحديات التي واجهت بناء الدولة الأردنيّة الحديثة على يد مؤسسها الأول ضرورية جداً، فكثير من تحديات مرحلة التأسيس لا زالت مؤثرة في الوقت الحاضر، وتحتاج إلى وعي عام للاستمرار بتذليلها.

الكلمات الدالة: الملك عبد الله الأول، الدولة، التأسيس.

## **King Abdullah I and the challenges of state building**

**Prof. Dr. Khalid Olewi Al-Ardawi**  
**Iraq-Kerbala University**

### **Abstract**

The foundation stage in the life of states is not like the rest of the stages at all. Rather, it is a very important and accurate stage, because mistakes are irreparable, so you need an outstanding leadership that has determination, firmness and far-sightedness. Research on the life of King Abdullah I is very important because he is the founding king of the modern Jordanian state. The challenges that this king faced during his reign (1921-1951), whether external or internal challenges, were large and complex, but his wisdom helped him to confront them brilliantly to establish his state on solid foundations of stability and development, and the kings who came after him followed his policy, and it is a wise policy that cannot be neglected. As it preserved the interests of Jordan as a people and a state, it continued on an upward path towards consolidating its political entity and preserving the rights and freedoms of its citizens. Therefore, reading the circumstances and challenges that faced the building of the modern Jordanian state at the hands of its first founder is very necessary, as many of the challenges of the founding stage are still influential now, and need public awareness to continue to overcome them.

**Keywords:** King Abdullah I, the state, the establishment.

## المقدمة

تشكل المراحل الأولى لبناء الدول أصعب المراحل وأكثرها تعقيداً سواء على مستوى بناء المجتمع وترسيخ منظومة القيم الصحيحة والمناسبة لإيجاد الشعور الفردي والجمعي بهوية الدولة الناشئة وحماية لحمتها الاجتماعية، وتعزيز سيادتها الوطنية أم على مستوى إقامة المؤسسات الدستورية وتحديد نمط العلاقات الداخلية والخارجية، ورسم مسار السياسات المستقبلية. لذا تحتاج مرحلة تأسيس الدول إلى رجال أذناذ لديهم إدراك عميق بمستلزمات القيادة ولا تنقصهم الحكمة والبراعة والنظر البعيد، فهم بحكم دورهم ليسوا مجرد قادة عاديين، يعملون في ظروف طبيعية، بل هم آباء مؤسسون يتوقف عليهم ظهور دولهم وبقائها وفاعلية دورها السياسي.

إنّ الدول المحفوظة عبر التاريخ هي تلك التي ساقطت لها الأقدار آباء مؤسسين يتحلون بالشروط اللازمة التي تجعل منهم قادة المرحلة المناسبين لقيادة مجتمعهم ودولهم نحو التقدم والتماسك والاستقرار، ومواجهة التحديات باقتدار للتغلب عليها، ومنعها من عرقلة مسيرة سيرورة ويزوغ نجم الدولة لتأخذ مكانها تحت الشمس.

وعليه، فإنّ التطرق إلى سيرة الملك عبد الله الأول ودوره التاريخي في ظهور المملكة الأردنية الهاشمية بعدها دولة حديثة في مطلع القرن العشرين يحتم الإحاطة بالتحديات التي عاشها وتعامل معها هذا الملك، بصفته مؤسس الدولة الأول، وقائد زمامها في بحر متلاطم شديد الهياج، تلك التحديات التي لو لم يحسن التعامل معها لقادت إلى نتائج خطيرة للغاية قد تجعل ظهور الدولة واستمرارها محل شك.

## مشكلة البحث:

إنّ المشكلة الرئيسة التي يدور حولها هذا البحث هي تحديد طبيعة التحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها الدولة الأردنية الحديثة في النصف الأول من القرن العشرين، والكيفية التي عالج بها مؤسسها الأول الملك عبد الله بن الحسين هذه التحديات بما تحلى به من حكمة وصفات قيادية

موروثة ومكتسبة ليساعد دولته على الوقوف على قدميها والسير بها بثقة في طريق البناء والتقدم. ويتفرع من هذه المشكلة عدد من الأسئلة الفرعية لعل أبرزها:

- كيف كانت علاقة الدولة العثمانية بولاياتها العربية لاسيما مناطق شرق الأردن التي تشكلت منها المملكة الأردنية الهاشمية؟

- ما هو حال هذه المناطق في ظل اتفاقية سايكس بيكو وظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى؟

- هل يمكن الاستفادة من سياسة الملك عبد الله بن الحسين في مواجهة تحديات مرحلة التأسيس في بناء الدولة الأردنية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين؟

#### أهداف البحث:

للبحث أهداف علمية تركز على تسليط الضوء على مرحلة تاريخية مهمة عاشتها المنطقة العربية عموماً، والأردن بشكل خاص في النصف الأول من القرن العشرين، لاسيما وأن كثيراً من ظروف تلك المرحلة وتعقيداتها لا زالت تترك تأثيراتها سلباً أو إيجاباً في دول المنطقة، لذا يحتاج القارئ العربي إلى استعادة فهمها وإدراكها بعدها جزءاً مهماً وحيوياً من متطلبات وعيه بمرحلته الحاضرة، والأدوار التي عليه القيام بها لتطوير أنظمتها الحياتية المختلفة، و لاسيما نظام الحكم للسير بثقة في بناء مرتكزات نهضته المستقبلية.

كما أنّ للبحث أهدافاً عملية تنصب على مساعدة المواطن والمسؤول في الأردن على الاستفادة من خبرته التاريخية الموروثة لمواجهة تحديات راهنة، إذ تمر منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، والعالم عموماً بتطورات متلاحقة وسريعة تسبب الارباك في كثير من الأحيان، وتقود إلى الفوضى عند إساءة تقديرها أو تجاهلها. إنّ الخبرة الموروثة المرتكزة على سياسة حكيمة لا يمكن الاستغناء عنها، بل هي تجنب المواطن والمسؤول في الوقت نفسه عناء البحث عن سياسات ربما تكون غير مناسبة أو لم تثبت التجربة صلاحيتها. إنّ الأردن اليوم استطاعت الحفاظ على وحدتها واستقرارها على الرغم مما يحيط بها من تطورات، وهي تحتاج إلى المواقف والسياسات الصحيحة للحفاظ على مكتسباتها، وتطوير المسار الديمقراطي لنظام حكمها.

## أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من منطلقين: الأول تاريخي مرتبط بمرور الذكرى المئوية الأولى على تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، وهذا الحدث من المهم التركيز عليه من أجل إشباع الأجيال الحاضرة، لاسيما جيل الشباب بالقيم والمعاني المعززة لشعوره بهويته الوطنية، مما يضمن إعلاء شأن هذه الهوية الجامعة على غيرها من الهويات الفرعية الضيقة التي مع احترامها وتقديرها في حدود الدور الذي تؤديه، فإن من غير المسموح به جعلها في مقام عالٍ من الهوية الجامعة؛ لما لذلك من نتائج وعواقب وخيمة على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. فضلا على ذلك، مرت المملكة في القرن الأول لها بمنعطفات وتطورات كثيرة تساعد معرفتها وتحليلها وإعادة النظر بها على تطوير الوعي السياسي للمجتمع والدولة، فتجارب التاريخ تترك كثيراً من المواعظ والعبر التي من الضروري الاستفادة منها. أما المنطلق الثاني لأهمية هذا البحث، فهو يرتبط بالتطورات السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع والدولة في عالمنا العربي، إذ تبرز جملة من التحديات منها: مآلات المسار الديمقراطي في المنطقة، والحراك الاجتماعي المتسارع الذي يصل إلى درجة الاحتكاك والتصادم بين دوله وأجياله فيعيد تشكيل تصوراتهم عن العلاقة بين السلطة والشعب، وبين الإنسان وأخيه الإنسان، بل وبين المواطن ودولته، معززاً بما تحدثه التكنولوجيا والعلم من قفزات تتطلب تطويراً مستمراً لمناهج الحكم والتربية والتعليم وغيرها، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية بجميع أبعادها. وهذا يعني أن أنظمة الحكم في المنطقة مقبلة على المزيد من التحديات، لذا هي بحاجة إلى الاستفادة من موروثها فترسخ سياساته الحكيمة وتتجنب ما هو بحاجة إلى تجنبه وعدم تكراره، وهذا الأمر يجعل دراسة ما مرت به المملكة الأردنية الهاشمية من تحديات في مرحلة تأسيسها ضرورة لا غنى عنها لمواجهة ما هي مقبلة عليها في وقتها الحاضر، إذ تتشابه الظروف كثيراً بين المرحلتين، وربما تكون في مرحلتها الحاضرة أكثر تركيزاً وبروزاً.

## فرضية البحث:

إنّ الفرضية التي ينطلق منها البحث هي أنّ قيادة الملك عبد الله الأول كانت مهمة جداً في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة الأردنية الحديثة، وأنّ السياسة الحكيمة التي اتبعتها هذا الملك في مواجهة

التحديات التي اعترضته في مرحلة التأسيس لا زالت الأردن بحاجة إليها؛ لتواصل مسيرة بناء الدولة وتطوير نظام الحكم فيها.

### منهجية البحث:

اعتمد في هذا البحث على منهج التحليل الوصفيّ ببعديه التاريخيّ والعام.

### حدود البحث:

الحدود الزمانية: إنّ الحدود الزمانية للبحث هي النصف الأول من القرن العشرين، ولاسيما المدة التي حكم فيها الملك عبد الله الأول من سنة ١٩٢١ ولغاية ١٩٥١.

الحدود المكانية: ركّز فيها على الحدود المكانية السياسيّة الرسمية للدولة الأردنيّة الحديثة وهي الحدود الحالية المعترف بها دولياً.

### العرب والدولة العثمانيّة: علاقة متأزّمة وطغيان غير مبرر

لقد حكمت الدولة العثمانيّة بلدان المشرق العربيّ لأربعة قرون متواصلة، كان فيها العرب رعايا الدولة ومصدراً مهماً من مصادر قوتها، ولكن العقل السياسيّ الحاكم في الأستانة لم يدرك ذلك بشكل صحيح، بل ولم يفهم ضروراته، لذا وقعت السلطة العثمانيّة في سلسلة من الأخطاء التي جعلت علاقتها مع العرب تصل إلى درجة القطيعة والثورة، ومنها: (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٧، ص ٨٢-٨٧)

### أولاً- بروز الطورانية الفاشية.

لقد استندت علاقة خضوع العرب إلى الأتراك خلال أربعة قرون إلى رابطة الدين، من خلال ما يسمى بمؤسسة الخلافة العثمانيّة، فالسلطان العثمانيّ على الرغم من كثير من المؤاخذات كان يزعم أنّه وريث الخلافة العباسيّة، وهو بموجب هذه الوراثة المزعومة خليفة المسلمين جميعاً في دولته-تركاً وعرباً وغيرهم-وفي زمن يحكم الدين العلاقة بين البشر كان هذا الأمر مفهوماً، وربما منح الدولة شكلاً من أشكال الرضا من قبل رعاياها. ولكن بعد حصول انقلاب جمعية الاتحاد والترقي في تركيا سنة ١٩٠٨ وتولي الانقلابيين السلطة حدث تطور خطير تمثل ببروز النزعة الطورانية التركية

ومحاولة فرضها على جميع مؤسسات وسكان الدولة، وهذه النزعة تبدو شكلاً من إشكال المحاكاة والتأثر بالنزعات القومية ذات الطبيعة العنصرية في أوروبا. فذهبت القيادة العثمانية الجديدة بعد عزل السلطان العثماني وتولية سلطان بديل قريب من الانقلابيين إلى تعميم النزعة الطورانية على رعاياها، لاسيما العرب، فبدأت محاولات تترك دواوين الدولة ومؤسساتها ومراسلاتها، بحجة أنها لغة الحاكمين التي يجب أن تسود، حُوربت اللغة العربية، ورُسخت محاولات نسيانها والتخلي عنها، بحجة أن بقاءها يمكن أن يكون محفزاً للعرب في الثورة واستعادة مجد آبائهم وأجدادهم. هذا الانقلاب في رابطة العلاقة بين العرب والترك من الرابطة الدينية إلى الرابطة القومية الاستعلائية، جعل العلاقة بينهم لا تقوم على الندية والمشاركة، وإنما على الخضوع والتبعية، بشكل أشبه ما تكون بعلاقة السيد بالعبد، وهي علاقة هجينة وبغيضة ومستفزة قادت بشكل طبيعي إلى نفور العرب وبحثهم عن الفرصة المناسبة للثورة والمطالبة باستقلالهم.

#### ثانياً-تهميش العرب.

على الرغم من تشكيل العرب ثلثي سكان الدولة العثمانية، إلا أنهم كانوا عرضة للتهميش والحرمان من قبل حكامهم الأتراك، فيما يتعلق بتولي المناصب في العاصمة إستانبول وفي مناطقهم، وكذلك فيما يتعلق باستثمار مواردهم في تطوير هذه المناطق.

لقد تقادم هذا الإقصاء والتهميش للعرب بشكل أكثر تركيزاً خلال تولي الاتحاديين السلطة، لاسيما بعد اجتماع وزارة الحربية بالأستانة في ٢٤ كانون الثاني-يناير ١٩١٤ الذي تقرر فيه تولي قيادة البلاد العربية من قبل الضباط الأتراك وإبعاد الضباط العرب سواء بالإقالة أو بالنقل إلى مناطق نائية في الدولة، وإلغاء الأحزاب العربية كلها، ومقاومة الحركات الإصلاحية العربية وتجريمها، حتى وصل الأمر إلى حوادث الإعدامات المفجعة التي قام بها جمال باشا السفاح لخيرة رجالات العرب في دمشق وبيروت سنتي ١٩١٥ و١٩١٦، والتي دفعت فيصل الأول (ملك سوريا و العراق فيما بعد) إلى إطلاق صرخته المشهورة " طاب الموت يا عرب".

هذا الواقع السياسيّ الظالم القائم على التهميش والتخوين والتكريم والقتل، ترافق مع استنزاف مستمر لموارد البلاد العربيّة لمصلحة تركيا مع إهمال مستمر ومتعمد للبلاد العربيّة، فأصبحت الأخيرة غارقة في مآسي الجهل والأمية والفقر والتخلف وانتشار الأوبئة التي كانت تفتك بالناس فتكاً وتجعلهم يعيشون أوضاعاً بائسة خارجة عن معايير الحضارة الحديثة.

### ثالثاً-تصرفات عثمانية غير حكيمة.

من الأمور الخاطئة التي أقدمت عليها القيادة العثمانية في ظل الاتحاديين هي ظهور بعض التصرفات التي أساءت إلى الدين أو التغاضي عنها، سواء بتأثير نزعتهم الطورانية المتطرفة أم بتأثير ما قيل عنه انتماءهم إلى الماسونية العالمية، فضلاً عن التساهل مع الحركة الصهيونية وتوجهاتها المشبوهة في فلسطين، مما استفزت مشاعر رعاياها المسلمين، لاسيما العرب، وقاد فيما بعد إلى مزيد من القطيعة معها وتهيئة الأرضية المناسبة للثورة عليها.

### رابعاً-دخول الحرب العالمية الأولى.

يقول المفكر الاستراتيجي الصيني سون أتزو في كتابه الرائع (فن الحرب) ما يلي: " لا يوجد في حياة الأمم ما هو أخطر من قرار شن الحرب. فالحرب لا تتوقف عند كونها ساحة للدم تزهق فيها أرواح الجنود، وإنما هي جهد جماعي لكل أفراد المجتمع، ويمكن أن تحول بلاد بأكملها إلى أراض يعمها الخراب والدمار. ومن هنا فلا يمكن أن نستهيّن بأي حال من الأحوال بتبعات الحرب، ومن ثم يجب أن نتريث قبل اتخاذ القرار بشأنها. ومن ثم فمعرفة فن الحرب ذو أهمية حيوية للدولة. فهي مسألة حياة أو موت، وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو إلى حيث الخراب، ولذا فالحرب دائماً قضية تستحق البحث والتحري والتدقيق والتمحيص، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو الاستهانة بها" (أتزو، ٢٠١٠، ص ٧٣).

هذه المسألة المهمة في موضوع الحرب التي أشار إليها أتزو للأسف كانت-ولا زالت- لدى كثير من القيادات العربيّة والإسلامية محل تجاهل وعدم عناية، لذا شهدنا في تاريخنا الحديث والمعاصر كثيراً من قرارات الحرب غير المدروسة التي قادت إلى خراب دول ومجتمعات بأكملها، ولعل واحداً من



أغلب القرارات في موضوع بحثنا هو قرار السلطة العثمانية دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، متجاهلة كل الحقائق والنصائح التي أسديت إليها بعدم الإقدام على هذا القرار الخطير، وأبرزها رسالة شريف مكة الشريف الحسين بن علي إلى السلطان العثماني محمد رشاد، تلك الرسالة التي تنطوي على قدر مهم من النصيحة والقراءة الواعية لمجريات الأحداث المحلية والإقليمية والدولية، التي ورد فيها: " تعلمون جلالتم أن الحرب البلقانية قد انتهت على ما انتهت عليه، وأن الدولة الآن في حاجة إلى تجهيزات واستكمالات حربية لم تتم حتى الآن، وأنه في الدخول إلى جانب ألمانيا الخطر العظيم، حيث أسلحة الدولة كلها من ألمانيا وكذلك عتاد هذه الأسلحة، وأن المعامل العثمانية لا تكفي لإمداد الجيوش بالعتاد اللازم، ولا تستطيع إمدادها بما يمكن أن تخسره من مدافع وأنواع الأسلحة الأخرى، ثم إن الأقطار المترامية إلى الجنوب من جسم الدولة كالبحيرة واليمن والحجاز محوطة من كل ناحية بقوات مستعدة من الدول المعادية البحرية، وستصبح في أخرج المواقف، وربما اتكلت الدولة في الدفاع على حماية أهلها وهم ليسوا منظمين ولا مسلحين بالشكل الذي يستطيعون معه مقابلة جيوش أوروبا المنظمة، وعليه فإني أستحلف جلالتم بالله أن لا تدخلوا الحرب، وأن تعلموا بأنني أعتقد في كل من يرى الحرب إلى جانب الألمان عدم التمييز أو الخيانة الكبرى" (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٧، ص ١١٥-١١٦، طريف، ٢٠١٧، ص ٤٨).

وعلى الرغم من هذه الرسالة الناصحة ذات الرؤية الاستراتيجية البعيدة، فإن السلطة العثمانية دخلت بتهور الحرب إلى جانب ألمانيا، فكان قرارها هذا كارثة حقيقية قادت إلى تقطيع أوصالها، وتقاسم ممتلكاتها فيما بين الحلفاء المنتصرين.

لقد رسمت هذه الأخطاء الأربعة الرئيسية وغيرها مسار العلاقة بين الدولة العثمانية والعرب لوقت طويل، ولا زالت تأثيراتها ماثلة في الدراسات العربية وفي العواطف الكامنة لدى الشعوب العربية، وفعلت فعلها في رسم خارطة الشرق الأوسط العربي الحديث، ومنها ظهور الدولة الأردنية كنتيجة من النتائج المترتبة على الحرب العالمية الأولى. ولكن بروز هذه الدولة لم يكن أمراً يسيراً على الإطلاق، بل ستكتنفه تحديات جمة يحسب للملك عبد الله الأول قدرته المذهلة على تجاوزها وتذليلها، سواء في مرحلة ما قبل تأسيس الدولة ام في مرحلة التأسيس والتكوين.

## الملك عبد الله الأول والمهمة الصعبة

كانت منطقة شرق الأردن التي أصبحت فيما بعد تشكل جغرافية المملكة الأردنية الحديثة جزءاً مما يسمى بسوريا الطبيعية خلال العهد العثماني (١٥١٦-١٩١٨)، وقد عانت من الإهمال الكبير على مستوى الإدارة والأمن والتعليم والزراعة والعمران، إذ اقتصر اهتمام السلطة العثمانية بها كونها جزءاً من الطريق الشامي للحج، وغالباً ما قامت هذه السلطة لتأمين هذا الطريق بشراء شيوخ البدو في المنطقة بالهبات والعطايا، فضلاً على إنشاء عدد من القلاع العسكرية لخدمة الغرض نفسه، ولم تكن للبلاد وحدة إدارية واحدة تقودها وتضبط الأمن فيها (الكردي، ٢٠١٩، ص ١٧). وبعد انطلاق الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي كان لسكان شرق الأردن مشاركة فاعلة فيها على أمل أن يكونوا جزءاً من الدولة العربية المنشودة، ولكن بعد خسارة الملك فيصل الأول لعرش سوريا سنة ١٩٢٠ على يد الفرنسيين وتطورات الوضع الدولي -آنذاك- وجدت المنطقة نفسها في فوضى عارمة ولا تعرف مصيرها، حتى قام أعيانها بإرسال رسالة إلى الشريف الحسين بن علي في السنة نفسها جاء فيها: "إننا لم نعلم على قدم وساق، ولم نخض غمار الحرب الذي مر إلّا لنحرز الاستقلال العربي فنكون أمة عربية إسلامية حرة مستقلة تحت راية ملك عربي يمثل الأمة العربية، ونحن نرفض كل سيطرة أجنبية رفضاً باتاً، ونطلب أن تكون بلادنا ملحقة للبلاد الحجازية" (الكردي، ٢٠١٩، ص ٩٧) فكان لهم ما أرادوا بقدم الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان في خريف سنة ١٩٢٠، لبيزغ إلى وجود ما سمي في حينها بأمانة شرق الأردن سنة ١٩٢١.

لقد تحتم على الأمير عبد الله أن يواجه تحديات عديدة للنجاح في إدارة الإمارة وتحويلها إلى دولة قابلة للاستمرار والتطور، ويمكن الإشارة إلى أبرز خمسة تحديات كانت تعترض طريقه: منها ما يرتبط بمرحلة ما قبل تأسيس الدولة، ومنها ما يرتبط بمرحلة ما بعد التأسيس.

### أولاً-تحديات مرحلة ما قبل التأسيس

يمكن الإشارة في هذه المرحلة إلى تحديين رئيسيين هما:

١-الوضع الدولي، حيث إنّ التمهيد لبزوغ نجم الدولة لم يكن يجري في ظروف دولية طبيعية، وإنّما كانت هناك حرب عالمية شديدة الوطأة، شارك العرب فيها بفاعلية على أمل الخلاص من الظلم الذي عانوه تحت حكم العثمانيين، بإقامة الدولة العربيّة المستقلة الواحدة، بعد أن حصلوا على ضمانات بريطانية بهذا الخصوص من خلال ما سمي بمراسلات حسين-ماكماهون نظير ثورتهم على الأتراك ووقوفهم إلى جانب الحلفاء. ولكن هذا المسار العربيّ الوحدوي تعرض للخيانة البريطانية والغربية من خلال ما يسمى باتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦، التي أبرمتها سرّاً كلّ من بريطانيا وفرنسا لاقتسام المشرق العربيّ فيما بينهما بعد هزيمة العثمانيين وانتهاء الحرب، فكان العرب -حينها- يعيشون وضع الصدمة وهم يرون حلمهم الوحدوي الذي بذلوا من أجله دماءهم قد تبخر وضاع تحت حراب الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي بظهور الحدود المصطنعة، وإخضاع البلاد العربيّة للانتداب الأجنبي، وتمزيق المجتمعات العربيّة ومحاربة تطلعاتها في الوحدة والاستقلال (طريف، ٢٠١٧، ص ٦٧ وما بعدها).

إنّ التعامل مع هذا الوضع الدولي الشاذ لم يكن أمراً يسيراً على الإطلاق، بل إنّ النجاح في قراءة توازناته وإدارتها لمصلحة إنشاء دولة قابلة للحياة والتطور قد يبدو أمراً بالغ الصعوبة، ولكن الملك عبد الله الأول نجح في هذه المهمة وذلك صعوبات الوضع الدولي ولم يجعلها تقف عائقاً أمام تشكيل الإمارة وتحويلها فيما بعد إلى مملكة.

٢- وعد بلفور، وهو الوعد الذي قطعه بريطانيا لليهود الصهاينة بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين سنة ١٩١٧، ولا نريد في هذه الورقة الخوض في حيثيات وإبعاد هذا الوعد، وظلمه للحقائق التاريخيّة المرتبطة بالأرض والسكان في فلسطين فقد أفاضت فيها كثيراً من الدراسات السابقة، ولكن ما يهمنا هنا هو ما أشارت إليه بعض الدراسات من أنّ حدود وعد بلفور لم تكن تقتصر على فلسطين وإنّما كانت تشمل شرقي الأردن -أيضاً- بحيث تكون هذه المنطقة مكاناً لاستيعاب الفلسطينيين بعد تهجيرهم من بلادهم (طريف، ٢٠١٧، ص ٧٢).

وهذا الأمر يبدو منطقياً جداً، لأنّه يقدم حلاً استعماريّاً للخلاص من سكان فلسطين الأصليين إلا أنّ جهود الملك عبد الله الأول حالت دون تحقيقه، وقدرته على القيام بذلك تشكل أمراً لافتاً للنظر في

ظل تلك الظروف، مما يعكس مهارة وحكمة سياسية غاية في البراعة، ولا يبدو ذلك غريباً إذا ما تذكرنا انه كان يقوم بدور وزير الخارجية لوالده الشريف الحسين بن علي خلال مدة اندلاع الثورة العربية الكبرى.

### ثانياً-تحديات مرحلة التأسيس.

لا تقتصر التحديات التي واجهها الملك عبد الله الأول على ما تم ذكره في مرحلة ما قبل التأسيس، بل إنّ تحديات مرحلة التأسيس لا تقل عنها صعوبة وتعقيداً، وهي على كثرتها إلا أنه يمكن الإشارة إلى ثلاثة تحديات ربما كانت أخطرها وأكثرها تأثيراً وهي:

١-تشكيل الجيش والمؤسسات الدستورية، إذ عندما وصل الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان سنة ١٩٢٠ قابل وجهاء وشيوخ الأردن، وبعدها أمر بتشكيل نواة الجيش الأردني من الضباط والمراتب الذين جاءوا معه من الحجاز فكان له ذلك في سنة ١٩٢١، وقام بتسميته بالجيش العربي، وهي التسمية التي لازمت الجيش الأردني إلى الوقت الحاضر، وذلك لانتماء أفراد-آنذاك-إلى كل البلاد العربية، فتجد فيه السوري والعراقي والحجازي وغيرهم.

إنّ البدء بتشكيل الجيش يعد أمراً في مهما من جانبين: فمن جانب لا يمكن تأسيس دولة دون وجود قوة دفاع وطني قادرة، ولو بالحد الأدنى، على حمايتها وضبط النظام فيها. ومن جانب آخر وجود الجيش بحد ذاته هو عامل إيجابي في غرس الانضباط في مجتمع سمته الفوضى وعدم الاستقرار. وكانت مهمة استدامة الجيش وتطويره وزيادة أعداده والحفاظ على ولائه للدولة الناشئة مهمة ليست سهلة إطلاقاً، إذا ما علمنا بمحدودية موارد هذه الدولة، وطبيعة مجتمعها صعب المراس الذي لم يعتد على الإدارة المنظمة، فقد سبق لهذا المجتمع أن واجه بقوة السلاح محاولات العثمانيين في جمع السلاح وفرض الخدمة العسكرية عليه، ولعل ثورة الكرك المشهورة سنة ١٩١٥ من أبرز الأمثلة التي يمكن ضربها لهذا الموضوع.

وفي نفس السنة أي ١٩٢١ انطلقت عملية تشكيل المؤسسات الدستورية بتشكيل أول حكومة أردنية لم يكن بين وزرائها سوى وزير أردني واحد والبقية من سوريا والحجاز وفلسطين، وهو تأكيد على

البعد العروبي لهذه الحكومة، ثم وضع القانون الأساس للبلاد سنة ١٩٢٨ الذي قامت مرتكزاته على مبادئ الإخاء والمساواة، مع مراعاة نظام الكوتا البرلمانية لحفظ حقوق المسيحيين والبدو والشركس والشيشان، والذي تشكل على أساسه أول برلمان سنة ١٩٢٩، وقد ترسخ هذا المسار أكثر في دستوري سنة ١٩٤٧ و١٩٥٢.

لقد ساعد هذا المسار المنتظم في تشكيل الجيش والمؤسسات الدستورية على تأكيد وجود الدولة ومنحها القدرة على إدارة شؤونها بنفسها ففرض على المستعمر البريطاني إعطاء أمانة شرق الأردن حقها في الاستقلال مع بقاء الانتداب سنة ١٩٢١، وبعد توقيع معاهدة صداقة بين الطرفين تم تغيير تسمية الإمارة إلى مملكة، التي حصلت على حقها بالاستقلال سنة ١٩٤٦ (الكردي، ٢٠١٩، ص٩٦).

٢- تحدي الهوية، فمن الأمور التي لا يمكن القفز عليها من قبل أي قيادة عازمة على بناء دولة حديثة هو ترسيخ الهوية الوطنية لمواطنيها؛ لأنّ ذلك يشكل المرتكز الأساس للحفاظ على تماسك المجتمع وانتماءه وولائه لدولته. وعندما نتأمل الواقع الثقافي للمجتمع الأردني -آنذاك- نجد مجتمعا لم يعهد الانتماء لهوية وطنية جامعة، فقد كان منقسما إلى فئتين متصارعتين هما: البدو والقرويين، وكانت القبائل البدوية تقوم بغزو بعضها بعضاً من جهة، وغزو القرويين من جهة أخرى، حتى أن القرويين كانوا يدفعون ما يسمى بضريبة الخاوة لشيخو محدد من البدو مقابل عدم الاعتداء عليهم وحمايتهم من اعتداء القبائل البدوية الأخرى. وإزاء هذا الواقع المتطرف، تجد أن المجتمع كان يعاني من الافتقار إلى الأمن، وانتشار قطاع الطرق واللصوص، وقطع جسور المحبة والتعايش بين أفرادها (طريف، ٢٠١٧، ص٧٢ وما بعده).

إنّ تحويل هذا المجتمع شديد الفردية والبدائية إلى مجتمع خاضع لإدارة حكومية موحدة ومنتمي لهوية وطنية جامعة لا تعد مهمة سهلة على الإطلاق، بل كانت مهمة شاقة الفشل فيها لا يهدد وحدة المجتمع فحسب، بل يهدد وجود الدولة ومدى قدرتها على البقاء، لذا فإن مواجهتها والتغلب عليها تعد من الحسنات المحسوبة لمؤسس الدولة الأول، وهي المهمة التي انشغل بها الملوك الذين

جاءوا من بعده ونجحوا في التعامل معها، وتقتضي الحكمة الاستمرار بهذا المسار الصحيح حفاظاً على الأمن والاستقرار المستدام للأردن وشعبها.

٣- ذكرنا سابقاً أن الأتراك لم تكن تعنيهم مسألة تنمية البلاد العربيّة التي كانوا يحكمونها بقدر ما كان يعينهم إخضاعها لحكمهم وامتصاص مواردها لصالحهم، وكان من مظاهر إهمالها هو عدم العناية بالتربية والتعليم فيها، وهذا الحال ينطبق على العراق وسوريا وفلسطين... كما ينطبق على الأردن، لذا وصف أحد الكتاب حال هذه الأردن بقوله: " وغادر الأتراك بلادنا (الأردن) وفيها أربع مدارس ابتدائية للذكور، ومدرسة شبه إعدادية في الكرك، واستخدمت اللغة التركية للتدريس في البلاد العربيّة بهدف تترك العرب وطمس هويتهم" (الكردي، ٢٠١٩، ص ١٨-١٩). فيما وصف كاتب آخر الحال قبل العثمانيين وبعد تأسيس الدولة بقوله: سنة ١٩٢١ لم يكن في الأردن سوى ٣ مدارس ابتدائية و ٢٣ مدرسة غير كاملة، وعدد المعلمين ٥٩ بينهم ٦ معلمات، ليصل عدد المدارس سنة ١٩٤٦ إلى ١٧٧ مدرسة، وعدد المدرسين إلى ٤٦٧ مدرساً (الكردي، ٢٠١٩، ص ١٩).

من الأمور البديهية أنّ التعامل مع شعب متعلم أيسر كثيراً عند بناء دولة حديثة من التعامل مع شعب أمي في غالبية العظمى، فأعداد المدارس والمعلمين المذكورة سنة ١٩٢١ كانت لعدد من السكان يتجاوز ٢٣٠ ألف نسمة، مما يدل على حجم الإهمال والتردي الذي مارسته الإدارات العثمانية بحق سكان الأردن، لذا فإنّ العمل على تعليم هذا الشعب في ظل موارد قليلة، إن لم تكن شحيحة تعد مهمة شاقة للغاية، وهي المهمة التي يبدو أنّ الملك عبد الله الأول نجح فيها إلى حد كبير من خلال الأرقام أعلاه بعد عشرين سنة من تأسيس الدولة.

إنّ ذكر هذه التحديات الثلاثة الرئيسة في مرحلة التأسيس لا يقلل من أهمية التحديات الأخرى المرتبطة بتطوير الزراعة والصناعة ومد شبكات الطرق والجسور والبنى التحتية لتقديم الخدمات للشعب، وإدارة مناطق البلاد وربطها ببعضها البعض، فضلاً على التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ذات الطبيعة الحساسة، التي جرت أحداثها في ظل ظروف دولية وإقليمية معقدة للغاية، ولكن النجاح في التحديات الأخيرة ما كان لينجح لولا النجاح في مجابهة التحديات الرئيسة وتذليل عقباتها.

## الخاتمة

استطاع الملك المؤسس بحكمته وذكائه تحويل المستحيل إلى حقيقة ماثلة، والبلاد غير المنتظمة والفاقة للأمن والاستقرار إلى دولة لها وجودها السياسي القانوني بين الدول، وكان لقدرة على مجابهة تحديات ما قبل وتحديات ما بعد التأسيس، وقراءته الواقعية للأحداث الدور الحاسم في الموضوع.

إنّ هذا المسار الذي سار عليه الملك المؤسس وسار عليه من جاء بعده من خلفائه حفظ للأردن شعباً ودولة مصالحتها، فبقيت تسير في طريق متصاعد نحو ترسيخ كيانها السياسي والحفاظ على حقوق وحرّيات مواطنيها، وهو المسار الذي سيساعدها على مزيد من التطور عندما تعزز أكثر ديمقراطيتها والانتقال بشعبها من مرحلة المواطنة الحقيقية إلى مرحلة المواطنة الفعالة التي يكون فيها المواطن نفسه مواطناً مبادراً لا في حماية حقوقه وحرّياته فحسب، بل -أيضاً- في القيام بواجباته تجاه دولته ومواطنيها.

لذا لا نرى في قراءة الظروف والتحديات التي واجهت بناء الدولة على يد مؤسسها الأول قراءة لماض مضى واندثر، وإنما هي قراءة لحاضر ومستقبل بحاجة إلى أن يأخذ فيه المسؤول والمواطن عبرة من ماضيه، فكثير من تحديات مرحلة التأسيس لا زالت مؤثرة في الوقت الحاضر، وتحتاج إلى وعي عام للاستمرار بتدليلها، لاسيما مع بروز تيارات الأفكار المتطرفة والإرهابية ذات النزعة التدميرية المعادية للدولة الحديثة، فتعزيز العلم والهوية الوطنيّة الجامعة وبناء مؤسسات حكومية ذات كفاءة ومبادرة والواقعية في التعامل مع ملفات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة...كلها أدوات مهمة للحفاظ على الدولة وإبقائها في مسار التقدم والرقي.

فالأردن اليوم كما كانت بالأمس بحاجة إلى الحكمة والذكاء لتعبر سفينتها إلى بر الأمان في بحر متلاطم من الفتن والمخاطر والتهديدات المحيطة بها، وأن عدم سقوطها في فخ الفوضى والعنف والخراب الذي سقط فيه بعض من جيرانها دليل على أنّ قيادتها وشعبها لديهما الإدراك الكامل بما يجب عليهما القيام به لتحقيق مصالحتها العليا.

### قائمة المصادر المعتمدة:

- طريف، جورج (٢٠١٧). جوانب من تاريخ الأردن وفلسطين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. الجزء الثاني. (ط١). وزارة الثقافة، عمان: الأردن.
- أتزو، سون (٢٠١٠). فن الحرب. (ط١). دار الكتاب العربي، دمشق: سوريا.
- مجموعة مؤلفين (٢٠١٧). الثورة العربية الكبرى: ثورة أمة في سبيل الحرية والنهضة. وزارة الثقافة، عمان: الأردن.
- الكردي، محمد علي الصويركي (٢٠١٩). شرقي الأردن والعهد الفيصلي ١٩١٨-١٩٢٠. وزارة الثقافة، عمان: الأردن.